

Distr.: General
10 August 2004
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه قرار مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي
بشأن بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي "بخصوص قرار محكمة حقوق
الإنسان الأوروبية في ما يسمى قضية إيلاشكو" (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة
التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال المؤقت المعنون
"مسائل حقوق الإنسان".

(توقيع) أ. دينيسوف

السفير

الممثل الدائم

* A/59/150.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

قرار مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بشأن بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي "بخصوص قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في ما يسمى قضية إيلاشكو"

يقرر مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي ما يلي:

١ - اعتماد الإعلان الصادر عن مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي "بخصوص قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في ما يسمى قضية إيلاشكو" (انظر المرفق).

٢ - إحالة هذا الأمر والإعلان المشار إليه إلى رئيس الاتحاد الروسي السيد ف. ف. بوتين، وحكومة الاتحاد الروسي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والأمين العام لمجلس أوروبا، ورئيس وقضاة محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

٣ - إحالة هذا القرار والإعلان المشار إليه إلى "الجريدة الرسمية البرلمانية" لنشره رسمياً.

٤ - بدء نفاذ هذا الأمر يوم توقيعه.

(توقيع) ب. ف. غريزولوف

رئيس مجلس الدوما

بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

موسكو

١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤

ضميمة

بيان مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي بخصوص قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في ما يسمى قضية إيلاشكو

يرى مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي ضرورة التصريح بما يلي فيما يتصل بإعلان قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بشأن ما يسمى بقضية إيلاشكو، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

يدور الحديث في القرار المذكور عن أحداث وقعت قبل انضمام الاتحاد الروسي إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويرى نواب مجلس الدوما أن هذا الظرف يعفي الاتحاد الروسي من المسؤولية القانونية بموجب هذا القرار، نظرا إلى أن الاتفاقية لا تنطبق بأثر رجعي. وينعكس هذا المفهوم بشكل دقيق في قرار الجمعية العامة ٨٣/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي ورد فيه أنه "لا يشكل فعل الدولة خرقا للالتزام دولي ما لم يكن هذا الالتزام واقعا على الدولة وقت حدوث ذلك الفعل".

وليس ثمة سند لطلب محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بأن يعجل الاتحاد الروسي بالإفراج عن الشخصين اللذين رفعوا العريضة كما أنه يعتبر مجافيا للمنطق. إذ يقضي هذان الشخصان في الوقت الحاضر عقوبة السجن داخل أقاليم جمهورية مولدوفا، ومن ثم يتعين أن تتخذ سلطات ذلك البلد القرار المتعلق بالإفراج عنهما. وستعتبر أية محاولات تقوم بها بلدان أخرى للتأثير على تلك السلطات، أو من أجل القيام بفعل ما يهدف الإفراج عن الشخصين المذكورين، بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية مولدوفا.

ويرى نواب مجلس الدوما أن ما يشوب قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية من عيوب وثغرات قانونية لا يمكن تفسيره سوى بأنه أمر "مدبر"، وبأن المحكمة لم تكن في كامل السيطرة على أمرها حينما نظرت فيه. وهم مقتنعون بأن رد فعل الاتحاد الروسي سيكون كافيا.

لقد دأب الاتحاد الروسي ولا يزال على الوفاء بالتزاماته الدولية، ولن تفلح أية استفزازات في إضعاف عزم الاتحاد الروسي أن يدافع عن مصالحه الوطنية بالطرق القانونية.

موسكو،

١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤